ضمن جهوده المستمرة في دعم الرفاهية المالية والاجتماعية للمجتمع...

بنك السلام يقدم 5 منح دراسية لطلبة الجامعة الأمريكية بالبحرين

المنامة، البحرين – 27 ديسمبر 2022: من منطلق حرصه للمساهمة بدوره في دعم مسيرة التنمية المجتمعية، بادر بنك السلام بتقديم منح دراسية لخمسة طلاب متميزين من خريجي المدرسة الثانوية، وذلك بالتعاون مع الجامعة الأمريكية بالبحرين (AUBH)، أول جامعة تنتهج المنهج الأمريكي في مملكة البحرين. وقد تم اختيار الطلاب المستحقين للمنح وفق جدارتهم وتفوقهم العلمي، ويأتي ذلك بهدف تخفيف الأعباء المالية المترتبة عن مواصلة المسيرة الأكاديمية، وتمكينهم من المضي قُدمًا في رحلتهم التعليمية بما يضمن نجاحهم على الصعيد المهني مستقبلاً.

وتُعد هذه الخطوة جزءاً من جهود البنك المستمرة لدعم الرفاهية المالية والاجتماعية للمجتمع، حيث يسعى بنك السلام بشكل دائم لتعزيز خدماته وعروضه التمويلية لتشمل مختلف فئات المجتمع. ويخطو بنك السلام خطوات حثيثة ومتقدمة نحو دعم وتشجيع الطلبة على استكمال مسيرتهم الأكاديمية عبر مختلف المستويات الأكاديمية ومن مختلف المجالات التخصصية، وتزويدهم بمختلف الحلول والخيارات التي تغطي المصروفات المالية لجميع المستويات الأكاديمية، بدءاً من رياض الأطفال وحتى التعليم العالي، ويشمل ذلك دعم تحصيل الشهادات الاحترافية.

وبهذه المناسبة، صرّحت السيدة منى البلوشي رئيسة الموارد البشرية والشؤون الإدارية في بنك السلام قائلة: "نحرص في بنك السلام على دعم وتعزيز المبادرات التعليمية، وذلك إيمانًا منا بأهمية التعليم في تحقيق نهضة مجتمعية شاملة. ونثمن تعاوننا مع الجامعة الأمريكية بالبحرين في هذه المبادرة التي تنبثق من التزامنا تجاه تعزيز التفاعل والتواصل مع أجيال المستقبل، بالإضافة للمساهمة في تحفيزهم على الاستمرار في مسيرتهم الأكاديمية وإعدادهم للتميّز المهني بالمراحل المُقبلة من حياتهم. ونحن في البنك نركز سعينا تجاه إضفاء قيمة أكبر للقطاع المصرفي وللمجتمع المحلي في البحرين، وذلك عبر توطيد العلاقات مع مختلف المؤسسات في المجتمع بما يخدم كافة فئاته. كما ونواصل التزامنا بالمسؤولية الاجتماعية وباستمرارية دعم المواهب والطاقات الشبابية البحرينية باعتبارهم قادة المستقبل."

والجدير بالذكر أن هذه الخطوة تأتي ضمن إطار المبدأ التوجيهي "متضامنين مع مجتمعنا نمضي قُدمًا" والذي يعد أساساً لمبادرات البنك للمسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام"، بالإضافة لكونها جزءاً من إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما إنها تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، تحديدًا الهدف 4 التعليم الجيد، والهدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

–انتهى–